الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي
D.G.E.L.F
DIRECTION GENERALE DES ETUDES ET DE LA LEGISLATION FISCALES

من وزيـــر المـاليـــة

N° 3182

إلـى

09/09/2019

المـوضـــوع: حول الخصم من المورد
المـرجـــــع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 03 جوان 2019

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّه في إطار تحسين مردودية إنتاج مادّة الحلفاء وتثمينها ونظرا للمشاكل الفنية المتعلقة بتجفيفها، أبرمت شركتكم اتفاقية مع المعهد يلتزم المعهد المذكور من خلالها بإنجاز العمليات التالية:

- اجتماعات تشاورية وتنسيقية مع مسؤولي شركتكم لوضع البرنامج السنوي لعملية تقييم إنتاجية الحلفاء،
- التنسيق لإقامة اجتماعات فنية وتقييمية لسير العمل قصد تذليل الصعوبات،
- العمل الميداني لإرشاد رؤساء مراكز جني الحلفاء عند الحاجة،
- العمل البحثي في مخابر معمل الشركة لدراسة ما يستجد في الميدان،
- متابعة وتقييم الإنتاج والإنتاجية لجميع المراكز أثناء موسم جني الحلفاء في شكل تقارير ترسل على 3 دفوعات خلال 30 يوما من تسلم المعطيات الميدانية من طرف الشركة،
- إعداد برنامج عمل مستقبلي بالتشاور مع شركتكم لضمان تنمية مستدامة لمنظومة الحلفاء.

فطلبتم معرفة النظام الجبائي في مادّة الخصم من المورد للمبالغ التي تدفعها الشركة للمعهد المذكور.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّه يتبيّن بالرجوع إلى أحكام الفصل 24 من القانون عدد 109 لسنة 1995 المتعلق بقانون المالية لسنة 1996 أن المعهد
هو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي ولها ميزانية ملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة وموضوعة تحت إشراف وزارة الفلاحة.

موقع الويب : www.impots.finances.gov.tn Site web
الفاكس : 71 790 550 Fax
الهاتف : 71 784 700 / 71 790 504 Tél
العنوان : 15 نهج عبد الرحمان الجزيري 1002 تونس
Adresse : 15 rue Abderhmane Eljaziri 1002 Tunis
ح ط

كما أنه طبقا لأحكام الفصل 2 المذكور من الأمر عدد 1904 لسنة 2000 المؤرخ في 24 أوت 2000 والمتعلق بتنظيم المعهد ، تدخل الخدمات التي سيسديها المعهد المذكور لفائدة شركتكم ضمن المهام الموكولة له.

وعليه فإن المعهد المذكور يكون خارج ميدان تطبيق الضريبة على الشركات وبالتالي لا تخضع المبالغ المدفوعة إليه من قبل شركتكم مقابل إنجازه للخدمات موضوع مكتوبكم للخصم من المورد.

وتقبّلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسّـــلام
عن وزير المالية وبتفويض منه
المدير العام
للدراسات والتشريع الجبائي
لإمضاء: سهام بوعذيري نصيبة